EP

UNEP/GCSS.XI/INF/9

Distr. General
19 January 2010

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
بالي، إندونيسيا، ٢٤ – ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة في النظام المتعدد الأطراف

موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

مذكرة من المدير التنفيذي

يتضمن مرفق هذه المذكرة موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويستنسخ الموجز هنا بصورته الصادرة في الوثيقة UNEP/GC.25/17.

* UNEP/GCSS.XI/1.

100210 K1060036

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المرفق

موجز الرئيس للمناقشات التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١ - مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي هو المنتدى الرفيع المستوى للسياسات البيئية للأمم المتحدة. ويقوم المجلس/المنتدى بجمع وزراء البيئة في العالم سوياً "لاستعراض القضايا السياسية الهامة والآخذة في الظهور في ميدان البيئة".

٢ - ويقدم المجلس/المنتدى مشورة سياسية وتوجيهاً واسعي النطاق بهدف النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة، وذلك ضمن أمور أخرى.

٣ - وقد عقدت الدورة الخامسة والعشرون للمجلس/المنتدى في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في نيروبي. وأثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة ناقش مندوبون من ١٤٧ بلداً، منهم ١١٠ وزراء ونواب للوزراء و١٩٢ ممثل عن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة موضوعين منفصلين ولكنهما متصلان ببعضهما:

(أ) "العولمة والبيئة - الأزمات العالمية: وهل تُثير فوضى وطنية"؛

(ب) الإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة - الإدارة البيئية الدولية هل هي مساعدة أم معرقلة؟ - الإدارة البيئية الدولية من منظور قطري".

٤ - وقد استنارت المناقشات بورقات معلومات أساسية موجزة وحافزة للتفكير أُعدت كإحاطات للمشاركين سابقة على المناقشات، كما استنارت بنتائج حدثين سابقين على الدورة وهما المنتدى الرفيع المستوى المعني بالقضايا الجنسانية ومنتدى المجتمع المدني.

٥ - واستشرف الجزء الرفيع المستوى أيضاً الأحداث المقبلة حيث لا بد من مواجهة تحديات وفرص متعددة قبل عقد الدورة السابعة عشر للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمؤتمر العالمي المعني بالمحيطات، وسيعقد هذا الأخير في مانادو، بإندونيسيا، في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٦ - وتمعن الوزراء أيضاً في الـ ١٢ شهراً الماضية، التي شهد العالم فيها ظهور أزمات عالمية متعددة منها أزمات في الغذاء والمياه العذبة وأزمات مالية، والارتفاع السريع ثم الانخفاض في أسعار الطاقة والغذاء، ونقص الأغذية على مستوى العالم وزيادة ندرة المياه.

٧ - كما ناقش الوزراء زيادة التعقيد الناجم عن تغير المناخ، ولاحظوا أنه يفاقم من آثار الأزمات العالمية الأخرى. بما في ذلك من خلال تأثيره الملحوظ على محيطات العالم. وهناك إحساس ملحوظ في شتى أرجاء العالم بما لاحظوه من الآثار التي قد تكون لها عواقب على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وقد اتجه الجانب الأكبر من اهتمام الحكومات والمجتمع الدولي مؤخراً إلى التصدي للأزمة المالية، ولاحظ الوزراء أن الاستجابة للأزمة المالية قد تؤثر تأثيراً مباشراً على حسم التحديات الأخرى أو التخفيف من حدتها.

٩ - واستجابة لرغبة الوزراء، يحدد موجز الرئيس هذا بعضاً من التحديات الرئيسية والفرص التي أبرزها الوزراء فيما يتعلق بكل من الموضوعين الرئيسين اللذين جرت مناقشتهما، جنباً إلى جنب مع رسائل واضحة موجهة لحكومات العالم ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لطرح الإجراءات المقترحة.

١٠ - وكما هو الحال في السنوات الماضية، يعكس موجز الرئيس الحوار التفاعلي الذي دار بين الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الذين حضروا الدورة الخامسة والعشرين للمجلس/المنتدى. وهو يعكس الأفكار التي طرحت ونوقشت أكثر من أن يكون تعبيراً عن توافق في الآراء بشأن كل النقاط التي طرحها المشاركون.

التحديات، والفرص، والرسائل

الموضوع الأول: الأزمة العالمية: هل تُثير فوضى وطنية؟ – *نحو اقتصاد أخضر ومواجهة التحديات المتعددة واقتناص الفرص*

التحديات

"ينبغي أن يكون وزراء البيئة وزراء للنجاح الاقتصادي المستدام"

يمضي إنشاء اقتصاد أخضر جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا تستطيع الحكومة بمفردها إدارة وتمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛ فالقطاع الخاص والمجتمع المدني يقومان بدور أساسي ولكنهما يحتاجان لتوفير الحوافز والاستثمار في البيئة على النحو الواجب.

ويشمل الاقتصاد الأخضر الاستهلاك والإنتاج على السواء. والإنتاج المستدام واستراتيجيات الاستهلاك ضروريان لتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد أخضر.

وهناك طائفة غنية من الأمثلة الواعدة على المشاريع والمبادرات الخضراء من جميع أنحاء أقاليم العالم كافة، وفي كثير من الأحيان، تتطلب هذه الجهود استثماراً إضافياً كبيراً ومزيداً من الحوافز حتى يتسع مداها. وفي هذا السياق، تدعو الحاجة لتقديم المساعدة المالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وإلى مراعاة الملاءمة مع الظروف الخاصة لكل بلد، وإلى بناء القدرة.

أسلوب الحكم

"إننا بحاجة لأن نجعل الملعب السياسي يميل لصالح الاقتصاد الأخضر."

(أ) ينبغي أن تسهم السياسات التي ترمي إلى تحقيق اقتصاد أخضر في القضاء على الفقر، الأمر الذي يتطلب انتهاج أسلوب للحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والعالمي؛

(ب) ويتطلب البنيان البيئي الفعال وطنياً وعالمياً التماسك والاستجابة الوقتية للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة في حينها لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(ج) وينبغي أن يؤدي الحكم الرشيد على الصعيد الوطني إلى تفعيل النهج المشتركة بين القطاعات وإلى الاعتراف بأن خدمات النظام الايكولوجي تشكل أساساً ضرورياً لرأس المال الوطني؛

(د) ومن الضروري أن يتكامل الاقتصاد الأخضر مع عمليات التنمية المستدامة القائمة، بما في ذلك من خلال خلق وظائف خضراء جديدة ولائقة؛

(هـ) وينبغي أن تشمل عملية التحرك نحو الاقتصاد الأخضر العمال، والفلاحين، والنساء، والمنظمات غير الحكومية، والسكان الأصليين، والشباب، وقطاع الأعمال، والحكومات على المستويين المحلي والإقليمي ولكل منهم دور كبير يتعين عليه أن يؤديه في نطاق الاقتصاد الأخضر.

التكنولوجيا

(أ) يعد تطوير التكنولوجيا ونقلها عنصراً أساسياً في صنع التحول نحو النمو الأخضر. وينبغي أن تُيسر عملية نقل التكنولوجيا وان تُوفر بتكلفة معقولة.

التجارة والمال

"ينبغي ألا تكون المعايير البيئية عقبة تحول دون الوصول إلى الأسواق ويجب أن تُشجع التجارة والوصول إلى الأسواق، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال"

(أ) ينبغي ألا تشوه تدابير الاقتصاد الأخضر التجارة ويجب أن تحصل على الحوافز من أجل الاستثمار والحق في التجارة؛

(ب) من المناسب وضع سياسات للتسعير لتشجيع السلوك الاستهلاكي المستدام، ولكن من الضروري وضع الضمانات لحماية الفقراء؛

(ج) ولا تملك الحكومات بمفردها ما يكفي من رأس المال لتمويل وتعزيز التغيير التحويلي اللازم لتحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. والدور الذي يؤديه القطاع الخاص هو دور حيوي؛

(د) يجب تبسيط الآليات المالية وعدم فرض متطلبات غير ضرورية على البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(هـ) من الذي سيتحمل تكاليف الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟ سيُستمد التمويل من الميزانيات الوطنية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والقطاع الخاص، أو من المزج بينها جميعاً؛

(و) يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تحترم التزاماتها.

خلق فرص العمل وبناء القدرات

(أ) ينطوي بناء القدرة (البشرية والمؤسسية على السواء) للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال حتى تستفيد من الحلول التكنولوجية القائمة والدعم المالي للتقدم نحو الاقتصاد الأخضر، على مواجهة تحديات؛

(ب) ينبغي الارتقاء بمستوى الوعي والاتصال لدى الجمهور العام بغرض السعي نحو إحداث التغيير السياسي.

الفرص

"الأزمة المالية والأزمة المناخية متماثلتان وهما أزمة واحدة.

والاقتصاد الأخضر هو السبيل للخروج منهما."

توفر الأزمة الاقتصادية الراهنة، في سياق تغير المناخ وأزمة الطاقة، وأزمات المياه والغذاء، فرصة فريدة لإعادة هيكلة الاقتصادات هيكلة جذرية ومن ثم فهذه الأزمات تشجع على الطاقة الخضراء، والنمو الأخضر، والوظائف الخضراء واستدامتها جميعاً.

وفي حين أن بعض البلدان ترى في الاقتصاد الأخضر فرصة متاحة للاستثمار في رأس المال الطبيعي كوسيلة للخروج من الأزمة المالية الراهنة، ترى بلدان أخرى في الاقتصاد الأخضر فرصة لتقوية الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر.

ويفتح التقدم نحو الاقتصاد الأخضر آفاقاً رحبة من الفرص لاجتذاب النساء للانخراط في الاقتصاد الرسمي واقتناص الموارد غير المستغلة.

وتكمل السياسات البيئية والاقتصادية كل منهما الأخرى: ونحن بحاجة لاستخدام آليات السوق المنظمة لتشجيع الاستثمارات الابتكارية الجديدة في التكنولوجيا الخضراء؛ وينبغي أن تتواءم الحلول والحوافز مع إمكانيات كل بلد وحدود قدراته من حيث توافر الطاقة، والثروة، والموارد الطبيعية.

أسلوب الحكم

(أ) تضع الأزمة الاقتصادية الدولة في وضع يحتم عليها أن تسن نظاماً يؤدي إلى أن تشجع الأسواق على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وذلك يقتضي أن تضطلع الحكومات بدور قيادي قوي؛

(ب) ويطرح التحرك نحو الاقتصاد الأخضر إمكانية تعزيز الهيكل البيئي الدولي الحالي أو تحويله بحيث يستجيب للتحديات والفرص المتعددة.

التكنولوجيا

(أ) هناك كثير من مبادرات الإنعاش الاقتصادي ومجموعات من الحوافز موجهة بالفعل لإحداث انتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وينبغي أن تتضمن هذه المجموعات عناصر ناجعة للنهوض بالتعاون بين بلدان الشمال، وبين بلدان الجنوب والشمال وبين بلدان الجنوب وبعضها بشأن التكنولوجيا المبتكرة ونقل التكنولوجيا؛

(ب) ويعد الاستثمار في الهياكل الأساسية الايكولوجية مكسباً لجميع الأطراف؛

(ج) وينبغي دعم الحلول التكنولوجية للأعمال التجارية في مجال الطاقة ودعم الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية من خلال الحوافز ونشر التكنولوجيا على نطاق أوسع؛

(د) ويحتم التوسع الحضري السريع على تجديد النظر إلى التحول الأخضر، وإعادة التدوير، وإدارة النفايات.

التجارة والمال

"نحن بحاجة لأن نتعلم أن نحسب كمية الكربون ونثمن التنوع البيولوجي".

(أ) فلنحول "إعانات الكربون إلى" حوافز خضراء، وينبغي إيجاد وتشجيع الحوافز للانضمام إلى الاقتصاد الأخضر وعلى الأخص فيما يتعلق بالفقراء. ويجب أن تفتح أبواب الاقتصاد الأخضر إلى الجميع؛

(ب) من المرجح أن تؤدي مكافحة تغير المناخ والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية هائلة. وتتراوح الفوائد من استحقاقات إدارة النظام الايكولوجي السليم إلى إيجاد وظائف خضراء جديدة في ميدان التكنولوجيا النظيفة، والزراعة المستدامة والمشاريع التجارية؛

(ج) وقد تحفز الآليات المالية الجديدة، مثل آلية التنمية النظيفة الموسعة التي يمكن الوصول إليها، البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على إضفاء اللون الأخضر على اقتصاداتها؛

(د) يعني خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات اللون الأخضر؛

(هـ) إن الطاقة النظيفة تولد الدخل وتتيح الفرص أمام التنمية النظيفة. فتمويل المشاريع الصغيرة للألواح الشمسية للأسر المعيشية على سبيل المثال يمكن من زيادة الطاقة للأسر المعيشية التي تباع لتوليد الدخل.

خلق فرص العمل وبناء القدرات

(أ) يمكن أن يوفر تحويل الاقتصاد إلى اللون الأخضر محركاً جديداً للنمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل الخضراء اللائقة. وسيساعد هذا التحول على زيادة المهارات وزيادة قيمة قوة العمل من خلال الاستثمار في نظم التعليم، والمعرفة وتنمية المهارات وخلق شبكة وطنية خضراء؛

(ب) ويفتح الحوار بين دول الجنوب بشأن البرامج والمشاريع الخضراء الناجحة المجال أمام إمكانيات ثرية لنقل التكنولوجيا؛

(ج) ويمكن استخدام الوعي العام وحزمة الاتصالات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر لبناء القدرات الوطنية. ولا بد من الاعتراف بدور المرأة في مبادرات بناء القدرات بوصفها الأمين على الموارد الطبيعية.

الرسائل

"أن هذه الأزمة هي أكبر الأزمات منذ أجيال كثيرة، ولكن ليس هناك جيل مؤهل جيداً لمواجهاتها"

يحظى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بالاعتراف الواسع النطاق كوسيلة لتحقيق فوائد متعددة للمجتمع الدولي ولجميع الأمم في التصدي لمشكلات الأمن الغذائي، وتأمين الطاقة، والأمن المائي والتغييرات المناخية. وينظر إلى الاقتصاد الأخضر كاستجابة فعالة للأزمة المالية، الأمر الذي يمكن أن يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك حاجة في الوقت ذاته لمواصلة دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر بصورة أكبر، ولا سيما لأنه يتصل بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

الحكومات

(أ) يمكن التقليل من المخاطر السياسية المحتملة للبرنامج الأخضر الجديد إذا اقتنعت الشعوب أن أمنها على المدى الطويل يكمن في الاقتصاد الأخضر، الذي ينهض بالعمل والصحة والثروة؛

(ب) ويتعين على الحكومات أن تنشئ إطار العمل الصحيح والحوافز اللذين ييسران الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(ج) والمجتمع الذي يدرك جيداً فوائد الاقتصاد الأخضر سيمارس الضغط الشعبي اللازم على صناع السياسات من أجل نجاح الاقتصاد الأخضر. وينبغي بذل جهود كبيرة من أجل الوصول إلى الجماهير؛

(د) وينبغي أن تتضمن مجموعة الحوافز المالية الاستثمار في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وخلق فرص عمل جديدة وتكنولوجيات جديدة والنهوض بالتنمية المستدامة؛

(هـ) وهناك حاجة لإدماج الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في عمليات وبرامج التنمية، وحفز التحول الشامل للاقتصاد إلى اقتصاد قليل الكربون على مدى الزمن؛

(و) ويتعين على وزراء البيئة أن ينخرطوا بشكل متزايد في عملية صنع القرار والتأثير على القرارات السياسية جنباً إلى جنب مع وزراء المالية، والتنمية والتجارة، والتخطيط، والزراعة، والسياحة؛

(ز) وينبغي أن تستفيد النساء والأطفال من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ويجب ألا يعانوا من أي جوانب سلبية تنجم عن هذا التحول.

منظومة الأمم المتحدة

(أ) لا بد أن تعمل منظومة الأمم المتحدة مع مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية من أجل تنسيق الجهود على الصعيدين الدولي والوطني لمساعدة البلدان مساعدة فعالة على مواجهة تحديات الغذاء والطاقة والأمن المائي وتغير المناخ بأسلوب شامل من خلال الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(ب) ويتعين على لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشر النهوض بالاقتصاد الأخضر على مستوى العالم من خلال التوصية باتباع سياسات ذات صلة لتعزيز الانتقال إلى هذا الاقتصاد من حيث استخدام الأراضي، والزراعة، والتنمية الريفية عن طريق بذل الجهود لمعالجة الجفاف والتصحر وخاصة في أفريقيا، وذلك ضمن أمور أخرى؛

(ج) وينبغي أن توفر منظومة الأمم المتحدة الدعم لبناء القدرات والتكنولوجيا – من خلال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات – بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من المشاركة التامة في الاقتصاد الأخضر؛

(د) ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يصوغ مجموعة من الخيارات تستهدف تحقيق الاقتصاد الأخضر كي تنظر فيها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على الفور. كما يتعين عليه أن يساعد على تنفيذها؛

(هـ) لقد آن الأوان. إن المضي صوب برنامج أخضر جديد، واقتصاد أخضر يتيح الفرصة لإدماج النظم الاقتصادية والبيئية الحالية على نحو أفضل؛

(و) وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على المضي صوب الاقتصاد الأخضر والاستفادة من التآزر القائم بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتنفيذ هذه الاتفاقات؛

(ز) ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل على تيسير المناقشات في مختلف المنتديات، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بشأن الانتقال إلى اقتصاد عالمي أخضر؛

(ح) وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ييسر التفاعل والتعاون بين وزراء البيئة وبين وزراء المالية والتنمية والتجارة والزراعة والسياحة لتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

مجموعة البلدان الثمانية، ومجموعة العشرين، والمنتديات الدولية الرئيسية الأخرى

(أ) الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وسيلة للاستجابة لمختلف التحديات العالمية بما في ذلك الأزمة المالية، بطريقة تؤدي إلى توليد الثروة، وخلق فرص عمل لائقة خضراء جديدة، وتوفير مزايا أخرى متعددة بيئية وإنمائية؛

(ب) وينبغي اتخاذ قرارات تسهم في تهيئة الظروف الصحيحة لحفز استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الأخضر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ج) وتدعو الحاجة إلى انتهاج سياسات تشجع القطاع المالي والأسواق على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص

(أ) يستطيع المجتمع المدني والقطاع الخاص أن ينهضا على نحو فعال بتهيئة البيئة الصحيحة والحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

(ب) ويمكن للمجتمع المدني أن يقوم بدور نشط في مجال رفع مستوى وعي الجمهور العام بفوائد الاقتصاد الأخضر من خلال التعليم والتطوير وتوفير المعلومات التي تستهدف زيادة وعي الجمهور في مختلف القطاعات؛

(ج) ويستطيع المجتمع المدني والقطاع الخاص النهوض بتوسيع نطاق الحصول على التمويل من أجل خلق الفرص للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(د) هناك فرص بازغة للقطاع الخاص لكي يستثمر بصورة ملموسة في الاقتصاد الأخضر، وخاصة في قطاع النقل والتكنولوجيا النظيفة.

"إذا أقدم الجميع على المخاطرة فلن تكون هناك مخاطرة، وعلينا أن نشرع معاً في وقت واحد في بذل الجهود لإنشاء الاقتصاد الأخضر."

الموضوع الثاني: الإدارة البيئية الدولية: هل هي مساعدة أم معوقة؟ – الإدارة البيئية الدولية من منظور قطري

التحديات

"يتيح مؤتمر القمة المقترح ريو+٢٠ الفرصة لطرح صفقة كاملة على المائدة حول إصلاح الإدارة البيئية الدولية بهدف الانتهاء منها بحلول عام ٢٠١٢."

على مدى العقود الماضية شهدت الحكومات كثيراً من جولات المناقشات وكثيراً من البدايات والوقفات فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز الإدارة البيئية الدولية. وتعتبر النتائج النهائية حتى الآن مبعثاً على الإحباط والقلق. ويواجه نظام الإدارة البيئية الذي تم إصلاحه أو تعزيزه والأقدر على الاستجابة لحالة عالم آخذ في التغير المستمر كثيراً من التحديات.

(أ) فما الذي يلزمنا من أجل التوصل إلى اتفاق على بيان سياسي بشأن الأهداف والغايات التي يتوخاها النظام العالمي للإدارة البيئية بحلول عام ٢٠١٢؛ وكيف يمكننا التوصل إلى اتفاق على صفقة كاملة لإصلاح نظام الإدارة البيئية الدولية بحلول ذلك الموعد؛

(ب) كيف يمكن الاستفادة من السنوات الثلاث المقبلة المؤدية إلى انعقاد المؤتمر المحتمل في عام ٢٠١٢ في الوقت المحدد للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو+٢٠)، في تحديد نموذج جديد للعمل الجماعي والتساؤل حول المستقبل المرجو، وسبل تحقيق مبادئ وأهداف الإدارة البيئية الدولية؛

(ج) هل يمكن إصلاح النظام القائم للإدارة البيئية الدولية أم أننا بحاجة إلى نظام جديد؟ ربما تدعو الحاجة إلى نظام محسن أو نظام أقوى، أو إلى منظمة عالمية للبيئة مثلاً، تستخدم الجزرة والعصا للمساعدة على توجيه التنمية المستدامة. هل يكفي تعزيز النظام الحالي كبديل؟

(د) وتعد الطريقة التي تتدفق بها الموارد المالية من خلال النظام جزءاً هاماً من أي إصلاح لنظام الإدارة البيئية الدولية. وأي نظام جديد سيحتاج إلى حوافز لضمان تنسيق التمويل. وقد يكون التمويل هو العامل الأساسي؛

(هـ) ويبدو الشعور بالافتقار إلى التماسك في نظام الإدارة البيئية الدولية الحالي قوياً على الصعيد الوطني وهو يؤثر على تماسك الإدارة في البلدان ذاتها. وينبغي أن يكون نظام الإدارة البيئية الدولية الذي تم إصلاحه أكثر استجابة ومساعد أفضل في عملية تحسين الإدارة البيئية الوطنية؛

(و) ويشكل الافتقار إلى الثقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عقبة تعترض سبيل الإدارة البيئية الدولية؛

(ز) وقد يؤدي عدم التماسك والتعقيد في مجال الإدارة البيئية الدولية إلى ارتفاع تكلفة المعاملات المالية، وإلى الأحجام في بعض الأحيان عن المشاركة في النظام من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ح) وتعتبر التحديات القائمة حالياً أكبر مما كان متصوراً منذ ١٧ عاماً عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، إلا أن لدينا الآن أيضاً آمالا كبيرة؛

(ط) وينبغي أن تكون عملية تعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية متعددة المواضيع (تشمل، على سبيل المثال، البيئة والزراعة والتنمية) وتستند على العدل والمساواة والمشاركة الكاملة من جانب أصحاب المصلحة وأصحاب الحق، بمن فيهم النساء وجماعات السكان الأصليين؛

(ي) كيف يمكننا وضع نظام للإدارة البيئية الدولية يشجع البلدان المتقدمة على احترام تعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ك) ويعد التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به جزءاً بالغ الأهمية من تعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية؛

(ل) ويتسم تحديد الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هيكل الإدارة الدولية البيئية الذي جرى إصلاحه بالأهمية، بما في ذلك مراعاة التوازن بين الوظائف المعيارية والوظائف التشغيلية. كذلك يتسم تحديد الدور الذي يؤديه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقابل الدور الذي تؤديه الجمعية العامة في المناقشة المتعلقة بالإدارة البيئية الدولية ذاتها بأهمية مماثلة. فهل يكون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور في استعراض الاتفاقات المتعددة الأطراف التي توافق عليها المنظومة لتحديد ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح؟؛

(م) إننا بحاجة لنظام للإدارة يواكب القضايا الآخذة في الظهور ويأخذ في اعتباره طبيعة التحديات البيئية المتشابكة ابتداء من الخدمات الإيكولوجية إلى تغير المناخ والتداخل بين البيئة والتنمية.

الفرص

"ينبغي أن نعيد التفكير في عملية الإدارة البيئية الدولية برمتها وتكون لنا رؤية مشتركة للإدارة البيئية الدولية: علينا أن نفكر بعمق، وأن نحدث فرقا."

تعترف الحكومات وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي أن النظام الحالي للإدارة البيئية الدولية مجزء ويحتاج إلى التماسك. ويتيح هذا الاعتراف لأصحاب المصلحة الفرصة لكسر الجمود الذي يعترض طريق التقدم أمام النظام وبناء رؤية مشتركة للإصلاح في سياق عمليات الإصلاح الجارية لنظام الإدارة البيئية الدولية في نيروبي ونيويورك، مع التسليم بأن الذي يتخذ القرارات هو الجمعية العامة. وهناك حاجة لاستعراض نظام الإدارة البيئية الدولية وأن نعيد التفكير فيه، آخذين في الاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن تكن مختلفة.

ويتيح مزج عملية الإصلاح في سياق التنمية المستدامة فرصاً لوضع نظام للإدارة البيئية الدولية يدمج الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة ألا وهي: النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، والحماية البيئية.

(أ) لقد آن الأوان. أن الاتجاه نحو برنامج أخضر واقتصاد أخضر يتيح الفرصة لتكامل النظام القائم بثورة أفضل؛

(ب) وينبغي أن يأخذ تعزيز نظام الإدارة البيئية الدولية في اعتباره الفقرة ١٦٩ من نتائج مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٥؛

(ج) ولأول مرة منذ سنوات عديدة تتاح الفرصة لأن يمضي نظام الإدارة البيئية الدولية قدماً إلى الأمام من خلال المفاوضات الجارية حول تغير المناخ. وثمة فرصة لبناء الثقة في كوبنهاجن يمكن المضي بها قدماً للوصول إلى مؤتمر ريو+٢٠ المقترح؛

(د) ويوفر التعاون بين معاهدات المواد الكيميائية والنفايات الخطرة[1] مثالاً ممتازاً على كيفية تحقيق تآزر أكبر قدراً بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(هـ) وينبغي أن تصبح الاستفادة من المؤسسات القائمة وضمان فعاليتها وكفاءتها جزءاً من عملية تقوية الإدارة البيئية الدولية وقد تؤدي إلى تحقيق مكاسب هامة؛

(و) وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه السلطة البيئية القائدة، أن يضع ويوجه البرنامج العالمي للتنمية المستدامة وأن ينهض بالتنفيذ المتماسك للجوانب البيئية للتنمية المستدامة؛

(ز) هناك دعم لتقوية نظام الإدارة البيئية الدولية في إطار الأمم المتحدة واعتراف بالحاجة إلى رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخاصة من حيث قدرته على مساعدة البلدان على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(ح) وهناك فرص ممتازة متاحة للتعاون بين بلدان الجنوب لمعالجة مسألة الإدارة على الصعيد الوطني؛

(ط) ومن الأهمية بمكان تقوية المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تقوية قدرته على دعم الدول الأعضاء على نحو أكبر؛

(ي) إننا بحاجة إلى استراتيجيات لا تركز على الاقتصاد الأخضر فحسب وإنما تركز أيضاً على الاستراتيجيات الصحية والاجتماعية. ونحن بحاجة إلى تعزيز الدور الذي تقوم به كافة الجماعات الرئيسية في الاقتصاد الأخضر الجديد. ونحن بحاجة إلى استراتيجيات قادرة على الوصول إلى مستوى القواعد الجماهيرية.

رسائل موجهة إلى الإدارة البيئية الدولية

هناك اقتناع قوي بالرأي القائل بأن إحراز تقدم مجد في إصلاح الإدارة البيئية الدولية ينبغي أن يستند على فهم مفاده أن "الشكل ينبغي أن يؤدي إلى العمل". وينبغي أن توطد التنمية المستدامة الجهود الرامية إلى إصلاح الإدارة البيئية الدولية. وأن تأخذ عملية الإصلاح في اعتبارها جوانب القوة والضعف على السواء في النظام القائم.

---

(1) اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

"الإدارة البيئية الدولية ليست مساعداً ولا معوقاً – إنها حتمية"

الحكومات

"لقد آن الأوان لاستكشاف خطوات أكثر طموحاً."

(أ) لا يمكن قبول الأمر الواقع وهناك ضرورة لإظهار الجسارة وأن نفكر بعمق في قضية إصلاح الإدارة البيئية الدولية؛

(ب) لقد اتحدت رغبة البلدان بصورة أكبر في المضي قدماً إلى الأمام، وهي تلاحظ ما يعتري التنفيذ من خلل؛

(ج) ومن الأهمية بمكان استحضار توجيه سياسي رفيع المستوى في مناقشات الإدارة البيئية الدولية وتحديد علامة بارزة واضحة في السنوات الثلاث القادمة تقود إلى المؤتمر المقترح ريو+٢٠. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى الشروع في بداية جديدة للمسار وإلهام جيل جديد من المفكرين لتحقيق التنمية المستدامة وإدارة بيئية دولية تعمل انطلاقاً منها؛

(د) ونحن بحاجة لأن نستخدم السنوات الثلاث المقبلة قبل انعقاد المؤتمر المحتمل ريو+٢٠ المحتمل لتحديد نموذج جديد للعمل الجماعي ونطرح الأسئلة عن المستقبل المنشود وسبل تحقيق مبادئ وأهداف الإدارة البيئية الدولية؛

(هـ) إن نظام الإدارة البيئية الدولية إما عاجز عن مواجهة التحديات الإنمائية التي نواجهها اليوم أو أن لديه مشاكل تمنعه عن مواجهتها. وينبغي أن يقوم الإصلاح على أساس توسيع نطاق ولاية الإدارة البيئية الدولية لكي تشمل مهامها الأساسية، التنمية المستدامة؛ وينبغي أن يعزز الإصلاح إدماج البيئة في برنامج التنمية الأوسع نطاقاً وتعزيز قدرة البلدان على السواء؛

(و) ويتيح تعزيز النظام الحالي فرصاً عديدة لتحسين الإدارة البيئية الدولية، وينبغي أن يشكل جزءاً من المناقشة؛

(ز) ينبغي أن يعمل وزراء البيئة ووزراء الخارجية والمالية ورؤساء الحكومات سوياً إذا ما أُريد تحقيق التقدم الفعال للإدارة البيئية الدولية.

منظومة الأمم المتحدة

"إن قاطرة التغيير ستنطلق من الصعيد الوطني."

(أ) إن النتائج التي توصل إليها رئيسا المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن إطار العمل المؤسسي لأعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة قد أحيط بها علماً. وهناك تأييد بقيام المجلس/المنتدى بدور بناء وتوفير مُدخل للجمعية العامة للمضي قدماً من أجل تحسين الإدارة البيئية الدولية؛

(ب) وهناك اعتناق قوي للرأي القائل بأن خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات ينبغي أن تنفذ بالكامل؛

(ج) وثمة تأييد واسع النطاق للحاجة إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال تقوية حضوره الإقليمي. وينبغي أن يُعزز البرنامج وأن تقدم له الموارد الضرورية للقيام بدوره، بوصفه السلطة البيئية العالمية القائدة في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

(د) هناك فرصة متاحة لتدعيم الدور الذي يقوم به المنتدى البيئي الوزاري العالمي والبناء على المشاركة الرفيعة المستوى في دوراته من جانب الوزراء كأداة للتأثير على الجمعية العامة للأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بالبيئة؛

(هـ) وفي حين تدعو الحاجة إلى نُهج طموحة، فإن علينا أن نغتنم الفرصة السانحة لإصلاح الإدارة البيئية الدولية؛

(و) وهناك مجال متاح لتغيير وتحسين النظام القائم. وثمة حاجة لقدر أكبر من التنسيق والتماسك، وخاصة في تنفيذ القرارات. ومع ذلك فإن كثيراً من جوانب النظام القائم تقوم بالعمل وخدمة البلدان على أفضل وجه؛

(ز) في استطاعة المبادئ التوجيهية والأهداف الدولية المتفق عليها تنسيق الجهود من أجل التنفيذ الفعال. ويمكن أن يصبح الاستعراض العام المتكامل لها الأساس لتعزيز الإدارة البيئية الدولية.

المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص

(أ) أصحاب المصلحة الرئيسيون جميعاً لديهم دور عليهم القيام به ويمكن أن يشاركوا بنشاط في جهود تعزيز الإدارة البيئية الدولية.

"إن العالم يتغير ويتعين على الإدارة البيئية الدولية أن تواكب سياق هذا التغيير."